مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 42 العدد 1-2026: 269-281

Damascus university Journal for the economic
and political sciences Vol 42 No.1- 2026: 269–281

دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي في سورية "دراسة تحليلية بالاعتماد على المربع السحري لكالدور (2000-2021)"

إيمان غسان شحرور[1]*

1- مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية إدارة الأعمال والتمويل، الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا.

*-dr.imanshahrour@iust.edu.sy

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل حجم وهيكل الإنفاق العام وأهم اتجاهاته وانعكاساته على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة خلال الفترة (2000-2021) وهي: النمو، البطالة، والتضخم ورصيد الميزان التجاري، والتي تشكل الرؤوس الأربعة لمربع كالدور السحري.

تبين من خلال الدراسة أن الإنفاق العام تميز بارتفاع مستوياته خلال فترة الدراسة، كما أن نسبة الإنفاق العام الجاري من الإنفاق العام أخذت الحصة الأكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري. وتوصلت أيضاً إلى أن تحقيق أهداف المربع السحري لـ (Kaldor) ليس سهلاً، بينما تم تحقيق تحسن في بعض محاور المربع السحري والاقتراب الجزئي من الأمثلية إلى حد ما خلال الفترة الأولى (2000-2010)، حدث تدهور وتشوه واضح خلال الفترة الثانية (2011-2021)، وتجلى ذلك من خلال الضيق الملحوظ في مساحة المربع السحري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، استقرار اقتصادي، المربع السحري لـKaldor.

تاريخ الايداع: 2024/03/25
تاريخ النشر: 2024/05/20

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

The Role of Public Expenditure in Achieving The Goals of Economic Stability in Syria: An Analytical Study Relying on The Magic Square of Kaldor (2000-2021)

Iman Ghassan Shahrour[1*]
1- Lecturer at international university for sciences & technology, Faculty of Finance & Administration, Department of Banking & Finance.
*-dr.imanshahrour@iust.edu.sy

Received: 25/03/2024
Accepted: 20/05/2024

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

The study aimed to analyze the volume, structure, and key trends of public spending, as well as their implications on the four indicators of economic stability during the period of 2000-2021. These indicators include growth, unemployment, inflation, and the balance of trade, which constitute the four vertices of the Kaldor magic square.

The study found that public expenditure exhibited a significant increase in its levels during the study period. Additionally, the proportion of current public expenditure compared to total public expenditure took the largest share, surpassing investment expenditure.

The study also concluded that achieving the goals of Kaldor's magic square is not an easy task. While there was some improvement in certain dimensions of the magic square and a partial convergence towards optimality during the first period (2000-2010), there was a clear deterioration and distortion during the second period (2011-2021). This was evident from the noticeable narrowing of the magic square space.

Keywords: Public Spending, Economic Stability, Kaldor's Magic Square.

المقدمـــة:

يعد الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى جميع الدول في العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها إلى تحقيقه، حيث تعمل جميعها جاهدة إلى إرساء قواعده وأسسه لتجنب الوقوع في أزمات، معتمدة في ذلك على جملة متنوعة من السياسات الاقتصادية، ولعل من أهمها سياسة الإنفاق العام، نظراً لفعاليتها وكونها تشكل أهم متغير تحكمي يمكن بواسطته للدولة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لسورية وعلى غرار العديد من الدول فقد سعت هي الأخرى لتحقيق استقرار الاقتصادي، خاصة بعد الظروف الاقتصادية الصعبة وحالة اللاستقرار التي عانت منها خلال فترة الأزمة، لتشكل بذلك سياسة الإنفاق العام اليوم متغيراً حاسماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك تبرز معالم الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤلات الرئيسة التالي:

1. كيف تطور حجم وهيكل الإنفاق العام في سورية خلال الفترة (2000-2021)؟

2. كيف ساهم الانفاق العام في تطور محاور المربع السحري لكالدور في سورية (النمو، البطالة، التضخم، الميزان التجاري)؟

وتكمن أهمية البحث في رصد وتحليل الإنفاق العام واتجاهاته في الاقتصاد السوري، خصوصاً وأن قضية توزيع الإنفاق العام بين الأولويات الاقتصادية والأولويات الاجتماعية تعد من القضايا الأساسية في ضوء الآثار التي خلَّفتها الأزمة، وبالتالي قد تساهم هذه الدّراسة في إثراء الدَّراسات الاقتصادية السّورية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل من حيث عرض مختلف المفاهيم الواردة في الدراسة الخاصة بالاستقرار الاقتصادي، وكذلك في تحليل البيانات المتعلقة بالإنفاق العام وتطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على الجداول والرّسوم البيانية المستمدة من أحدث التّقارير الإحصائية الرّسمية الصّادرة عن مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء.

الدراسات المرجعية:

تعد الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت الإنفاق العام كدراسة صقر وآخرون (2008)، التي هدفت إلى التعرف على الإنفاق العام ودوره التنموي في المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري (1988-1995) و(1995-2000) و(2000-2006)، وتوصلت إلى أن سياسة الإنفاق العام التي استخدمتها سورية في مرحلة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 1988 لغاية عام 1995 كانت غير متجانسة، وعززت من ظهور ضغوط انكماشية، كذلك الأمر لم تقم بدورها أيضاً في مرحلة الركود إذ عمقته بدلاً من أن تعمل على تخفيفه. ودراسة زنبوعة وفرحات (2012) التي هدفت إلى التعرف على بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، من خلال دراسة تطور الموازنة العامة للدولة والتمويل بالعجز خلال الفترة (2006-2010)، حيث تم اللجوء إلى استخدام أسلوب التمويل بالعجز، وما لذلك من آثار سلبية، واستعرضت البدائل المتاحة لتمويل خطط التنمية ومحاسنها ومساوئها.

بينما تناولت دراسة حساني (2013) السّياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، وتوصلت إلى وجود أخطاراً حقيقية تُهدد استقرار أوضاع المالية العامة وتتمثل في تزايد أرقام العجز، وغياب أي استراتيجية واضحة ومحددة لإصلاح المالية العامة في هذا السياق، خصوصاً مع استمرار المصرف المركزي بتمويل الإنفاق الحكومي.

وبحثت دراسة اسماعيل (2018) في انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية خلال الفترة (2005 - 2017)، وأهم أسباب ارتفاع أرقام العجز، وبينت نتائجها أن الوضع المالي للدولة قبل الأزمة كان يسير بشكل سليم ويتجه نحو القضاء على مشكلة العجز في المالية العامة، أما بعد حصول الأزمة فقد لوحظ وجود مشكلة عجز حقيقية.

تأمل هذه الدراسة أن تضيف إلى نتائج تلك الدّراسات نتائج علمية جديدة، من خلال البحث في دور الإنفاق العام في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة ممثلة بمربع كالدور السحري، لعدم وجود دراسات كافية قامت بتطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد السوري.

أولاً: مدخل مفاهيمي للاستقرار الاقتصادي وبيان دور الإنفاق العام في تحقيقه:

تتفق الدول جميعها بالرغم من اختلاف أيدلوجياتها الاقتصادية على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتى تمثل التوازن الاقتصادي بشقيها الداخلي والخارجي، ويمكن تلخيصها فى أربعة أهداف تعرف بمربع كالدور السحري، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوى على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وهدف هذا المربع يكمن في تحديد أمثلية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات التى يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل (أحمد وآخرون، 2020، 174).

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور (Kaldor,1971)، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية (نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف الكامل، وتوازن الميزان التجاري، وضبط التضخم)، ويتم التعبير عنها جميعاً كنسب مئوية (Saavedra-Rivano et al., 2017, 89)، والشكل التالي رقم 1 يوضح المربع السحري لكالدور:

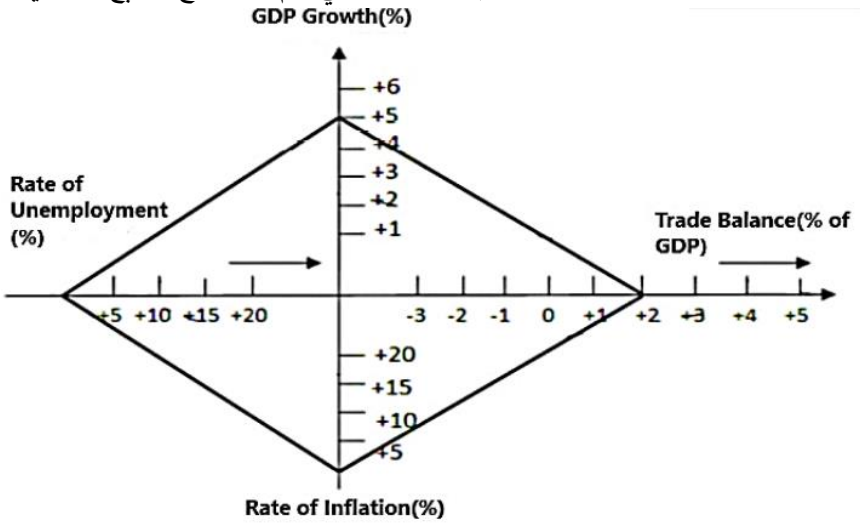

Source: Hegazy et al.,2024, 957

رسم توضيحي 1 المربع السحري لكالدور

وقد لاحظ كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة سيكون دائماً غير متوافق مع الأهداف الأخرى، والعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك. فالإنفاق العام يؤدي دور رئيسي في دعمه للنمو، وذلك حسب التحليل الكينزي، حيث أن تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي ينعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر على معدل النمو الاقتصادي ومن ثمة على معدل البطالة (زغاشو وآخرون، 2017، 72). ولكن في حال التمويل بالعجز بالاعتماد على زيادة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة، فينجم عنه حدوث التضخم؛ مما يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود (زنبوعة وآخرون، 2012، 291).

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط) فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً (حسين وآخرون، 2019، 338).

وبالتالي من الناحية الاقتصادية، يكاد من المستحيل تحقيق الأهداف الأربعة المحددة سابقاً في نفس الوقت، ولهذا السبب، تم تسميته "المربع السحري". وكلما كانت مساحة المربع أكبر، كلما كان الاقتصاد أكثر صحةً وازدهاراً (Diaconu. 2020.134).

وهكذا فإن المربع السحرى لكالدور ما هو إلا وسيلة لتحديد الصورة المثلى لأداء الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات الأربعة التى يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد فى وضع أمثل. يتم تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض لتعطي لنا شكلاً مربعاً، وهذه الأهداف هي:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 5%، والذي بالطبع يجب ان يكون أعلى من معدل نمو السكان للفترة الزمنية نفسها.
- التحكم في التضخم: الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المئة (Hegazy et al.,2024, 957).
- تحقيق التوظيف الكامل: حسب كالدور وحسب هذا المربع حدد أعلى معدل بطالة 12% وأدنى مستوى له صفر%، حيث التوظيف الكامل يعنى زيادة حجم العمالة، وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التشغيل، أي استغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن الميزان التجاري): يعبر عنه كالدور بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فاختلال الميزان التجاري والذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، ويؤدي الى مديونية الاقتصاد ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية للاقتصاد، ومن الأفضل بحسب كالدور أن يكون في فائض في حدود 4% ولا تتجاوز نسبة العجز 2% (فرج وآخرون، 2021، 97).

ثانياً: تحليل تطورات واتجاهات الإنفاق العام في سورية خلال الفترة (2021-2000):

في سورية اتسمت سياسة المالية العامة باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر رئيسي للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات وهو قطاع النفط، الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد للصدمات المتأتية من تذبذب الأسعار العالمية، فضلاً عن تراجع هذه الإيرادات مع تراجع إنتاج النفط (حساني، 2013، 265)، وبهدف الوقوف على أهم تطورات الإنفاق العام وكذا تحليل اتجاهاته، سيتم من خلال هذا الجزء من الدراسة تتبع مختلف التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام من خلال الجدول التالي:

الجدول 1 هيكل الإنفاق العام في سورية

الأعوام	الإنفاق العام مليار ل.س	الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري %	الأعوام	الإنفاق العام مليار ل.س	الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري %
2000	275.4	52	48	2011	835	54	46
2001	322	50	50	2012	1326.5	72	28
2002	356.3	48	52	2013	1383	80	20
2003	420	50	50	2014	1390	73	27
2004	449.5	52	48	2015	1554	74	26
2005	460	61	39	2016	1980	74	26
2006	495	61	39	2017	2660	75	25
2007	588	56	44	2018	3187	74	26
2008	600	62	38	2019	3882	72	28
2009	685	60	40	2020	4000	68	33
2010	754	57	43	2021	8500	82	18

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السّورية، أعداد مختلفة.

يشير الجدول رقم 1 إلى التوجه لزيادة الإنفاق العام بما ينسجم مع الظروف الاستثنائية التي مرت بها سورية متمثلة بالأحداث الداخلية والخارجية، والتي ألقت على كاهل الموازنة العامة أعباءاً إضافية هامة وملحوظة، شهد الإنفاق العام في سورية تطوراً

ملحوظاً خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع من 275.4 مليار ليرة سورية سنة 2000 ليصل إلى835 مليار ليرة عام 2011 مع بداية الأزمة السورية لترتفع الى 8500 مليار ليرة سورية سنة 2021.

ويستحوذ الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق العام، إذ طالما ما تجاوزت نسبته من إجمالي الإنفاق العام 50% لتبلغ أقصاها 82% عام 2021، وقد شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً ملحوظاً خلال سنوات الازمة مقارنة بما قبلها ففي حين تجاوزت حصته 50% وسطياً من إجمالي الانفاق خلال السنوات الأولى للدراسة فإن حصته لم تتجاوز 33% خلال سنوات الأزمة، ولا يوجد اتّجاه واضح (تصاعدي أو تنازلي)، بل كان يميل إلى التّقلب بصورة واضحة، متأثراً بظروف الحرب كنتيجة لضغط النّفقات.

فعند المفاضلة بين النفقات الجارية والاستثمارية، اتجهت الحكومة السورية نحو التّضحية بالإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الجاري، لكون الأخير يتعلق بالرّواتب والأجور والمنح والإعانات والدّعم الاجتماعي وتأمين المستلزمات الأساسية للقطاع العام، والتي يصعب المساس بها.

يمكن القول أنه من خلال تتبع تطور الانفاق العام بالأسعار الجارية يبدو أن سياسة الإنفاق العام في سورية تميزت بارتفاع مستويات الإنفاق مع مرور الزمن، هذا التوسع في السياسة الإنفاقية يمكن تفسيره بأن سورية واجهت بشكل عام تحديات كبيرة خلال فترة الأزمة، وبرزت ضرورات ملحة للاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق متطلبات النّمو الاقتصادي من خلال التركيز على رفع الانفاق الجاري، والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال تتبع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والموضحة في الجدول رقم2.

الجدول 2 تطور نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2021)

الأعوام	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي%	الأعوام	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي%
2000	30.4	2011	25.6
2001	33.0	2012	43.8
2002	35.0	2013	47.0
2003	39.3	2014	38.4
2004	35.5	2015	32.4
2005	30.5	2016	32.3
2006	28.6	2017	31.8
2007	29.1	2018	33.2
2008	24.5	2019	33.4
2009	27.1	2020	23.1
2010	26.6	2021	32.7
متوسط (2010-2000)	29.6	متوسط (2021-2011)	31.8

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السّورية، أعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول أن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد السوري قد عرف تطوراً ملحوظاً، فبعد أن كانت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي تقدر بـ 30.4% خلال عام 2000 ارتفعت إلى 47% عام 2013، ما يعكس الدور الكبير للدولة في ذلك العام لينخفض بعدها الى 23.1% عام 2020.

الأمر الذي يقودنا في نهاية المطاف نحو التساؤل حول دور السياسة الإنفاقية المنتهجة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، وذلك من خلال إجراء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في سورية، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور.

ثالثاً: تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسة الإنفاق العام بالاعتماد على المربع السحري لكالدور:

بهدف تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات السياسة الإنفاقية، سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: ماقبل الازمة وما بعد الأزمة وسيتم التركيز على متوسط المؤشرات الأربعة خلال كل منهما. ولتوليد هذا الشكل الرباعي تم استخدام برنامج خاص متاح على الإنترنت.

(Groupe d' Expérimentation Pédagogique de Sciences Économiques et Sociales de l'Académie de Versailles,2024).

- **المربع السحري للاقتصاد السوري خلال الفترة (2000-2010):**

أظهرت مساحة المربع السحري لكالدور توسعاً كبيراً في جميع الجهات ماعدا جهة اليمين التي تخص مؤشر الميزان التجاري، لتتضح بذلك ملامح المثالية للمربع إلى حد ما في بعض محاوره من خلال معاينة الشكل رقم 2 الذي تم رسمه بناء على الجدول رقم 3، وهو ما يدل على استقرار الاقتصاد السوري وتحسن أدائه، ويدل على تحقيق الاقتصاد السوري لنتائج جيدة خلال هذه الفترة التي تندرج في إطار تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً في عام 2005، وزيادة دور القطاع الخاص وإدخاله في المنافسة مع القطاع العام وتحرير التجارة الداخلية، وجزء مهم من التجارة الخارجية، كما رفعت من وتيرة التوجه لتطوير وتفعيل أشكال وصيغ إعادة الهيكلة التي يتيحها فصل الإدارة عن الملكية.

الجدول3 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (2000-2010)

الأعوام	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل النمو الاقتصادي	الميزان التجاري كنسبة من الناتج
2000	9.5	-3.8	0.7	3.2
2001	11.2	3.0	3.8	2.3
2002	11.7	1.0	7.9	6.4
2003	10.8	5.1	0.6	2.6
2004	12.3	4.4	6.9	-3.4
2005	8.0	7.4	6.2	-5.2
2006	8.2	10.0	5.0	-1.5
2007	8.4	4.5	5.7	-5.2
2008	11.0	15.2	4.5	-5.4
2009	8.1	2.8	5.9	-9.0
2010	8.6	4.4	5.2	-8.6
متوسط الفترة	9.80	4.9	4.8	-2.2

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السّورية، أعداد مختلفة.

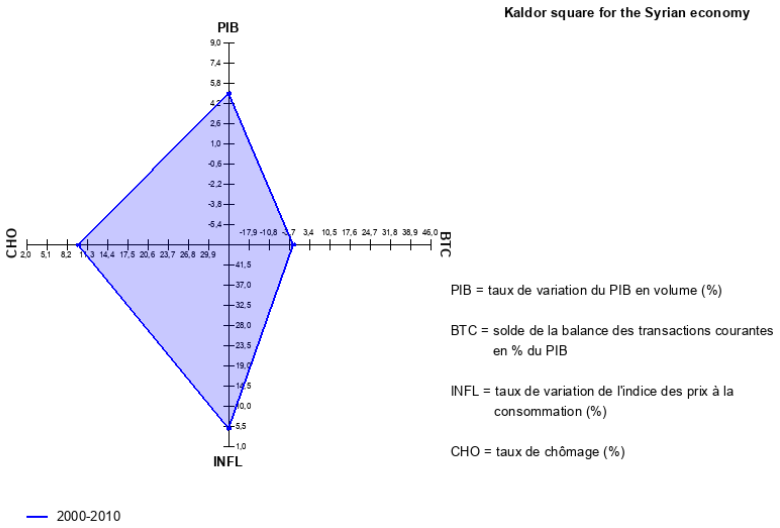

رسم توضيحي 2 المربع السحري لكالدور للاقتصاد السوري للفترة (2000-2010)

Source: énérateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor (1908-1986). [online] Available at https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html [Accessed 03.22.2024].

حيث أن:

PIB: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)

BTC: رصيد الميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

INFL: معدل التغير في مؤشر أسعار المستهلك (٪)

CHO: معدل البطالة (٪)

معدل البطالة: يلاحظ توسع المربع جهة اليسار نتيجة لتسجيل معدلات بطالة عالية بمتوسط 9.8 للفترة ولكنها لا تزال ضمن الحدود المقبولة لكالدور التي تتراوح بين 5–12%، وقد تأثر خلق فرص العمل بحالات الجفاف المتعاقبة التي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي، والاستجابة البطيئة من قبل بقية القطاعات في مجال التشغيل (سليمان، 2015، 85)، حيث بلغت البطالة اعلى مستوياتها خلال هذه الفترة بـ 12.3% عام 2004 وبلغت 9.8% كمتوسط للفترة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة قد أخذت في التراجع من سنة لأخرى، حيث انتقلت إلى 8.6%عام 2010 نتيجة لتوسع الاستثمارات، والتي ساهمت بقوة في زيادة معدل التشغيل، وعلى الرغم من التراجع المحسوس في معدلات البطالة إلا أن هذه الأخيرة تبقى مرتفعة.

معدل التضخم: عرفت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعاً نسبياً، مرده التوسع في الإنفاق العام نتيجة شروع الحكومة في سياسة الاصلاح الاقتصادي، غير أن معدلات التضخم المحققة تبقى مقبولة حيث تراوحت بين –3.8% عام 2000 و15.2% عام 2008 وبمتوسط للفترة 4.9%. وهو ما جعل المربع ينجذب نحو الأسفل كدلالة على الاستقرار النسبي لهذا المؤشر.

معدل النمو الاقتصادي: حقق النمو الاقتصادي تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2004 بحوالي 6.9% وبلغ 4.8% كمتوسط خلال هذه الفترة مقترباً بذلك من القيمة المثلى لكالدور وهي 5%، وهو ما يفسر توسع مربع كالدور جهة الأعلى.

الميزان التجاري: يلاحظ انخفاض مساحة المربع جهة اليمين وانجذابه نحو المركز، حيث سجل رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج رصيداً موجباً خلال الفترة (2000–2003)، وسالباً منذ عام 2004، وبلغ متوسط الفترة –2.2%، وهو يقترب إلى حد ما من الحدود المقبولة للقيم المثلى لكالدور، وهي أن يكون في فائض 4% ولا تتجاوز نسبة العجز 2%.

وعموماً يمكن القول أن التحسن الكبير الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية الكلية، يشير إلى أن الاقتصاد السوري خلال الفترة الأولى للدراسة، قد اتسم بالاستقرار التي جعلت المربع يقترب من تحقيق المثالية إلى حد ما، ولعل أن هذا الاستقرار يعزى بشكل كبير إلى السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الحكومة السورية في هذه المرحلة، والتي استهدفت بالدرجة الأولى دعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، على الرغم مما تعرضت له سورية من تحديات وصعوبات خارجية خلال الفترة الأولى، بدءاً من أحداث 11 أيلول عام 2001، ومروراً بالحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على سورية في أيار عام 2004، وانتهاءً بتصاعد التوترات السياسية في لبنان عام 2005. بالإضافة الى صعوبات اقتصادية عديدة أهمها ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بسبب أزمة الغذاء العالمية بين عامي (2006–2008)، والظروف المناخية السيئة التي أدت إلى أضرار بالإنتاج الزراعي، بلغ أشدها في عامي (2007–2008)، والأزمة المالية العالمية التي انفجرت في عامي (2009–2010).

- **المربع السحري للاقتصاد السوري خلال الفترة (2011–2021):**

من خلال معاينة الشكل رقم 3 الذي تم رسمه بناء على الجدول رقم 4 يتضح جلياً تشوه شكل المربع وانحسار مساحته بشكل كبير بالمقارنة مع فترة الدراسة الأولى وانجذابه نحو الداخل ليبتعد بذلك عن مثالية مربع كالدور، الأمر الذي يدل على تدهور أداء الاقتصاد السوري وعدم استقراره، حيث يلاحظ:

الجدول 4 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (2010-2021)

الأعوام	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل النمو الاقتصادي	الميزان التجاري كنسة من الناتج
2011	14.9	6.3	2.9	-14.1
2012	…	36.5	-26.3	-19.8
2013	40.6	82.4	-26.3	-26.2
2014	44.5	22.5	-10.3	-38.4
2015	48.4	38.5	-4.2	-26.9
2016	36.1	47.7	-6.4	-31.2
2017	32.6	18.1	-0.7	-21.1
2018	30.3	0.9	1.4	-20.5
2019	31.2	13.4	1.2	-15.9
2020	20.9	114.2	-0.2	-13.4
2021	21.9	118.8	1.3	-36.0
متوسط الفترة	32.14	45.4	-6.2	-23.9

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السّورية، أعداد مختلفة. معدل البطالة لعام 2012 غير متوفر.

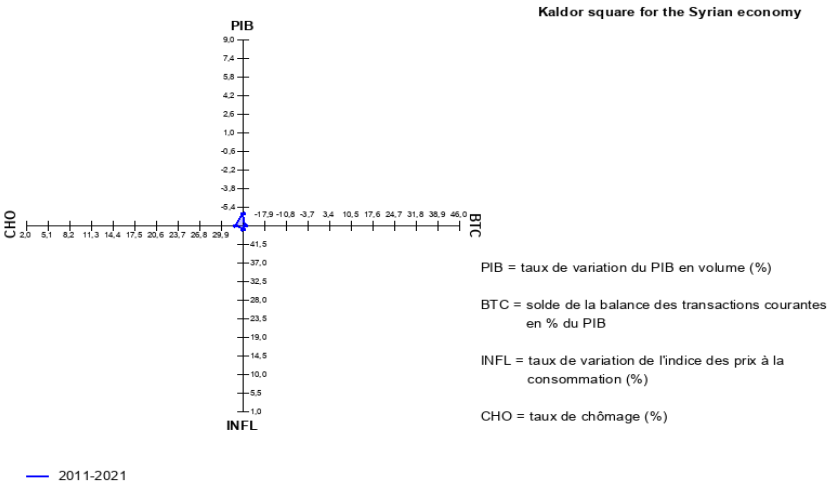

رسم توضيحي 3 المربع السحري لكالدور للاقتصاد السوري للفترة (2011-2020)

Source: énérateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor (1908-1986). [online] Available at: https://www.ses.ac-versailles.fr/prgs_2019/carre/carre.html [Accessed 03.22.2024].

معدل البطالة: هي مشكلة قديمة في الاقتصاد السّوري، لكنّها تفاقمت مع الأحداث التي شهدتها سورية، وقد عرفت سورية تزايداً مستمراً في معدل البطالة، كان أعلاها في عام 2015، إذ بلغت تلك النسبة نحو 48.4% من قوة العمل بعد أن بلغت 15% عام 2011، كنتيجة لما أفرزته الحرب من تدمير البنى التحتيّة والقطاعات الاقتصادية كافة وتوقف المنشآت الحيوية التي كانت تستوعب الآلاف من الأيدي العاملة، وانخفضت إلى 21.9% عام 2021، وهو ما قد يعزى إلى التّحسن في الظروف الاقتصادية وبالمتوسط بلغ هذا المعدل 32.2% خلال هذه الفترة وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالنسبة المثلى لمربع كالدور.

معدل التضخم: ارتفع معدل التّضخم العام خلال سنوات الأزمة ووصل إلى نسب قياسية، لكن العوامل المتشابكة في سورية والحالة المعقدة لم تنتج تضخماً عادياً، بل أدت إلى تضخم جامح، وهو أحد الأمراض الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد بالتزامن مع الحروب والأزمات، فبعد أن أغلقت السبل في وجه تمويل الإنفاق العام لاسيما في ظل ضعف الإيرادات الضّريبية، كان اللّجوء إلى رفع أسعار المشتقات النّفطية، وبلغ معدل التضخم حدّته في عام 2016 حيث وصل إلى 47.7% ، وعلى الرغم أنه اتّسم بالاستقرار عام 2018 بعد التحسن النسبي في الظروف الاقتصادية، إلا أنه بلغ ارتفاعاً قياسياً عام 2021 ليبلغ 118.8% وبمتوسط 45.4% خلال الفترة وهو مايفسر الانكماش الحاد في مربع كالدور حيث اقترب بشدة من المحاور.

معدل النمو الاقتصادي: شهدت معدلات النمو خلال هذه الفترة تراجعا كبيراً مع بداية الأزمة السورية، وقد سجل الاقتصاد السوري انكماشاً في النمو نسبة –26.3% خلال عامي 2012 و2013 نتيجة الحرب التي أدت إلى تدمير البنى التحتية، وخروج الكثير من القطاعات الانتاجية العامة والخاصة عن العمل، ليبدأ في التحسن تدريجياً مع بدء عودة بعض القطّاعات إلى العمل تدريجياً، حيث انتعش النّمو الاقتصادي عامي 2018 و2019، ولكنه عاد الى التراجع في سنة 2020 حيث بلغ نسبة –0.2% متأثراً بجائحة كورونا، وبالمتوسط بلغ –6.2%، وهو ما يفسر الانكماش الواضح لمربع كالدور من الأعلى.

الميزان التجاري: يعد انخفاض النمو وارتفاع معدل التضخم من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع العجز في الميزان التّجاري، كنتيجة لكون العرض الكلي تراجع بشدة نتيجة تدمير الجهاز الانتاجي ولم يعد قادراً على تلبية الطلب المحلي، وبالتالي تحول هذا الطلب نحو الخارج، وازدادت المستوردات، وتفاقم العجز التجاري و بلغ ذروته–38.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 ثم ينخفض إلى–13.4% منه عام 2020، ويرتفع بعدها ليبلغ –36% عام 2021، وهو ما جعل متوسط هذه الفترة يستقر عند 23.9%، وبالتالي فإن اختلال الميزان التجاري الذي يعبر عن حالة عجز، يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وإلى تدهور قيمة عملتها، وهو الأمر الذي يفسر الانكماش الواضح لمربع كالدور جهة اليمين.

بناء على ما تقدم يمكن القول أنه، بالرغم مما يبدو من ضخامة أرقام الانفاق العام خلال الفترة الثانية ولكن هذه الزيادة كانت زيادة ظاهرية نتيجة الارتفاع الشديد في معدلات التضخم التي وصلت إلى معدلات غير مسبوقة والتي انعكست نتائجها على كافة مؤشرات مربع كالدور، حيث أن الأزمة التي عصفت بالاقتصاد السوري منذ سنة 2011 أثرت بشكل كبير على الاستقرار في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويمكن إجراء مقارنة بين فترتي الدراسة من خلال الشكل رقم (4)، والذي يوضح تمثيل مربع كالدور السحري للاقتصاد السوري وذلك بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترتين (2000–2010) و (2011–2021).

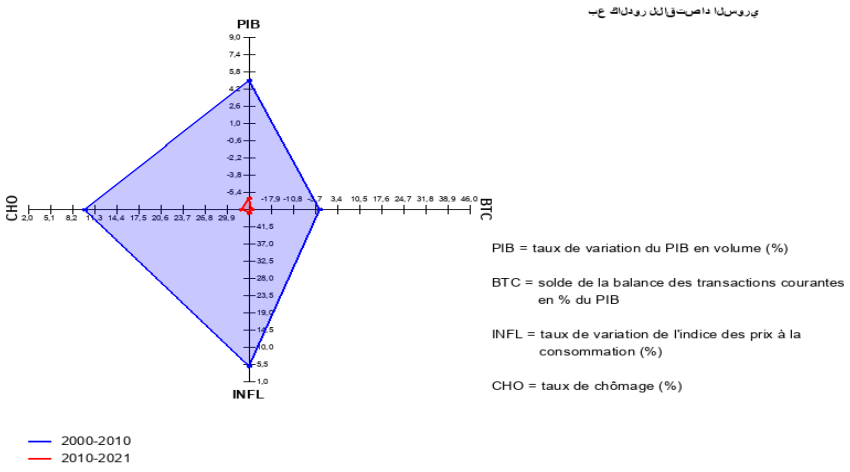

رسم توضيحي 4 مقارنة المربع السحري لكالدور للاقتصاد السوري للفترتين المدروستين

Source: énérateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor (1908-1986). [online] Available at https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html [Accessed 03.22.2024].

الاستنتاجات:

توصلت الدّراسة إلى:

1. الإنفاق العام بالأسعار الجارية عرف تزايداً ونمواً على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو والتزايد كان ظاهرياً خلال الفترة الثانية نتيجة ارتفاع التضخم بمعدلات غير مسبوقة وتركز الإنفاق فيها بشكل أساسي على الإنفاق الجاري لتعويض ما دمرته الحرب.

2. خلال الفترة الأولى (2000–2010) سعت الحكومة السورية من خلال سياستها الإنفاقية التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وكان الأداء الاقتصادي جيداً، وما يؤكد عليه اتساع مساحة المربع السحري واقترابه من المثالية الى حد ما.

خلال الفترة الثانية (2011–2021) بالرغم مما تظهره الأرقام من ضخامة الانفاق العام بالأسعار الجارية إلا أنه لم ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي، خصوصاً مع تضرر قطاعات الإنتاج وتوقف معظمها منذ عام 2011، ما أدى إلى انخفاض السلع والخدمات المنتجة محلياً وانخفاض الصادرات، وزيادة الاعتماد على المستوردات، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع هائل في المستوى العام للأسعار، بالتالي انخفاض كبير في مساحة وتشوه المربع السحري.

وهنا يمكن إيراد بعض المقترحات الممكن القيام بها في خلال فترة إعادة الإعمار لتفعيل الإنفاق العام كأداة مالية دافعة لعملية التّنمية الاقتصادية، وخلق مستقبل أفضل وأكثر استقرار، وهي أن ترتكز على:

- ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو الإنفاق الاستثماري في القطاعات الانتاجية التي لها دور فاعل في خلق فرص عمل وتحقيق النّمو الاقتصادي.
- التركيز على سياسات جانب العرض بدلاً من سياسات جانب الطلب وذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري، باعتبار أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد السوري مشكلة عرض بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، الأمر الذي يجعل من الزيادة في الإنفاق العام لا تصب في صالح الاقتصاد بالدرجة الأولى، بل ينجم عنها ضغوط تضخمية وزيادة في الواردات.
- دعم القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بينه وبين القطاع العام للتقليل من الأعباء المالية عن كاهل الدولة.
- البحث عن مصادر حقيقية للإيرادات الحكومية من خلال إصلاح السّياسة الضّريبية.

المراجع:

1. أحمد، رمضان، السيد، وفاء. (2020). دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. 6(9): 165-196.
2. اسماعيل، عصام. (2018). انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية. 4(40): 67- 79.
3. حساني، عبد الرزاق. (2013). السّياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 29(3): 263- 277.
4. حسين، إبراهيم، جميل، سندس. (2019). قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة 1991-2017. مجلة جامعة داهوك. 22(1): 335-357.
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.22.1.18
5. زغاشو، مريم، دهان، محمد. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التّنويع الاقتصادي- اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية. أ(28): 86-70.
6. زنبوعة، زياد، فرحات، منى. (2012). بدائل عملية تمويل التّنمية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 28(2): 283- 305.
7. سليمان، فرات. (2015). سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية (2000 -2010). رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، قاعدة بيانات مديرية البحث العلمي.
http://damascusuniversity.edu.sy/srd
8. صقر، محمد، شرف، سمير، غدير، هيفاء. (2008). الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 3(30): 141-158.
9. فرج، ماردين، سعيد، شفان. (2021). تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2019) باستخدام مربع كالدور السحري. مجلة جامعة داهوك، 24(1): 91-112.
10. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السّورية، أعداد مختلفة.
11. مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.
12. Diaconu, I.R. (2020). The Magic Square Of Macro Indicators During the Coronavirus Pandemic (Case Study – Romania). GEBA. 131-142.
13. Groupe d' Expérimentation Pédagogique de Sciences Économiques et Sociales de l'Académie de Versailles, (2020). Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor (1908-1986). [online] Available at: https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html [Accessed 03.22.2024]
14. Hegazy, M. S. and Abdelsamiea, A. T. (2024) Evaluating the Effectiveness of Monetary Policy on the Variables of the Magic Square of Kaldor in Egypt, Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, 5(1), 949-980.
15. Saavedra-Rivano, N and Teixeira, J.R. (2017). Magic hypercube and index of welfare and sustainability, EconomiA. 18(1). 88-97
https://doi.org/10.1016/j.econ.2016.11.001